

التمويل المصغر كألية فعالة لتقليل من الفقر في الدول العربية
دراسة تشخيصية لعينة من الدول العربية مصر، الجزائر، السودان
د. خالد بن جلول⁽¹⁾ د. جمال سالم⁽²⁾

1- جامعة 8 ماي 1945 - قالمة، bendjeloul.khaled@unive-guelma.dz

2- جامعة باجي مختار - عنابة، djamel.nobel2020@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2019/01/10

تاريخ المراجعة: 2018/12/23

تاريخ الإيداع: 2015/01/25

ملخص

حاولت الدراسة البحث عن مدى إمكانية صناعة التمويل المصغر في التقليل من أعداد الفقراء وذلك بتسليط الضوء على واقع تجارب التمويل المصغر في مكافحة الفقر في دول عربية ثلاثة وهي مصر، والجزائر والسودان وتبين من الدراسة إدراك حكومات الدول العربية مدى أهمية التمويل المصغر كبديل للسياسات المنح والمعونات الاجتماعية في معالجة مشكل ظاهرة الفقر المتزايدة لكن بوجود بعض العوائق حالت دون تحقيق الهيئات المختصة في التمويل المصغر لأهدافها ولعل من بين هذه المعوقات هو آلية تسيير هذه الهيئات وطرق تعاملها مع العملاء الفقراء.

الكلمات المفتاحية: تمويل مصغر، مكافحة الفقر، الدول العربية، مؤسسات التمويل المصغر.

*Microfinance as an Effective Mechanism for Poverty Reduction in Arab States.
A Diagnostic Study of a Sample from the Arab Countries Egypt, Algeria and Sudan*

Abstract

This study is an attempt to identify the impact of microfinance on poverty reduction by focusing on the experiences of microfinance in three Arab countries namely Egypt, Algeria and Sudan. In this context, the study showed that these Arab states have realized the importance of microfinance as a real alternative to the policies based on subsidies and social aid in the fight against growing poverty, but there are some obstacles that prevented the achievement of the objective of the agencies responsible for microfinance. One of these obstacles is the management of these organizations with poor clients.

Key words: Microfinance, fight against poverty, Arab states, micro-finance institutions.

*La microfinance comme mécanisme efficace à la réduction de la pauvreté dans des états Arabes
Étude diagnostique d'un échantillon des Etats arabes Égypte, Algérie et Soudan*

Résumé

Cette étude est un essai qui permet de cerner l'impact de la microfinance à la réduction de la pauvreté, en mettant l'accent sur les expériences de la microfinance des trois pays arabes: l'Égypte, l'Algérie et le Soudan. Dans ce contexte, l'étude a montré que les pays arabes ont pris conscience de l'importance de la microfinance comme une véritable alternative pour les politiques fondées sur les subventions et les aides sociales dans la lutte contre la pauvreté croissante. Cependant, il y a quelques obstacles qui ont empêché la réalisation des objectifs des organismes responsables de la microfinance, parmi ces obstacles figurent le mécanisme de gestion de ces agences et la manière dont elles traitent la gestion de ces organismes avec les clients pauvres.

Mots-clés: Microfinance, lutte contre la pauvreté, Etats Arabes, institutions de micro-finance.

مقدمة

كانت ظاهرة الفقر ولازالت من أهم العقبات أمام الحكومات التي تحاول تحقيق تنمية اقتصادية فكيف يمكن لدولة أن تتحدث عن تحقيق تنمية اقتصادية ولازال يسكنها الآلاف من الأشخاص الذين لا يجدون لا أكل ولا ملابس ومسكن ولا أي من الحاجات الأساسية وهذا راجع إلى انعدام مصدر الدخل لديهم، لذا فإن القضاء على الفقر ومحاربه تعد من أولويات تحقيق التنمية الاقتصادية ولعل الاهتمام بمحاربة الفقر لم تعد تهتم بها الحكومات داخل مناطقها الجغرافية فقط بل إن قضايا الفقر والفقراء أخذت توجهها عالميا إذ أصبحت من اهتمامات المؤسسات الدولية.

لكن الحلول التقليدية أثبتت فشلها بكل جدارة حيث إن إعطاء الفقير المساعدات المالية بقدر ما يأكل لن يخرج من الفقر إلا للحظات لذا اعتبر أن إيجاد مصدر دخل للفقير أنجع طريقة لخروجه من دائرة الفقر، وهذا المصدر لن يتأتى إلا بمنحه منصب عمل والذي يعتمد في الغالب على الشهادات والخبرة لذا فمن الأحسن هو إقامته لمشروعه الخاص والذي يوافق توجهاته واهتمامه وقدراته وهذا باتباع الدولة لمنهجية التمويل المصغر والمتناهي الصغر والذي يكون في حدود ما يتطلبه المشروع.

إشكالية الموضوع:

بعد تأكد فشل عملية منح الفقراء قدر ما يأكلون في محاربة الفقر واتجاه العالم بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة إلى التمويل المصغر والذي يهدف إلى إنشاء مشاريع صغيرة خاصة بالفقراء تمنحهم مصادر دخل مستدام لإخراجهم من دائرة الفقر. يمكن طرح التساؤل الآتي:

إلى أي مدى يمكن اعتبار التمويل المصغر آلية فعالة في مكافحة الفقر في الدول العربية؟ وما هي عوامل نجاحه؟

أهمية الموضوع:

تبرز أهمية الموضوع من خلال أهمية محاربة ظاهرة الفقر بكل الوسائل والوصول إلى حالة رفع البؤس الواقع على طبقة الفقراء، وتعتبر أهم وسيلة هي إيجاد مصادر للدخل المستدام للفقراء وذلك عن طريق التمويل المصغر لمشاريعهم الصغيرة ومتناهية الصغر.

هدف الموضوع:

- ضرورة تسليط الضوء على تحول سياسات الدولة من منح الفقراء مبالغ قليلة بقدر حاجته للاستهلاك إلى منحهم مبالغ مالية لإقامة مشاريعهم.

- التعرف على معايير نجاح صناعة التمويل المصغر في مكافحة الفقر.

- محاولة صياغة نموذج يوضح كيفية إنجاح آلية التمويل المصغر.

1- التمويل المصغر وعلاقته بظاهرة الفقر:

1-1- مفهوم التمويل المصغر:

تعرفه الشبكة الأوروبية للتمويل المصغر بأنه عبارة عن عملية تحويل مبالغ من المال للأفراد المستفيدين والذين تم إقصائهم ويقدر المبلغ الأقصى الذي يمكن أن يقدم لهم بـ 250000 أورو ويكون الهدف من هذا القروض تمويل وإنشاء أو تطوير مشاريع الاستثمار، وتعمل الهيئات التي تقدم القروض المصغرة على توجيه

ورصد المشاريع التي مولتها ونظرا لصعوبة تغطية المخاطر الناجمة عن هذه القروض لعدم وجود ضمانات حقيقة يتم اتباع أسلوب القروض الجماعية أو القروض الميسرة⁽¹⁾.

ويمكن تعريفه كذلك بأنه توفير الخدمات المالية بشكل مستدام للفقراء بحيث تشمل هذه الخدمات المالية تمويل الأنشطة الصغرى وتقديم القروض والمدخرات وحتى خدمات تحويل الأموال والتأمين⁽²⁾.

ويشير مصطلح التمويل الأصغر إلى توفير الخدمات المالية والتمثلة في الائتمان، والأوعية الادخارية، والتحويلات المالية التي تقدم للزبائن الفقراء الناشطين اقتصاديا وغير قادرين على الحصول على الخدمات التي تقدمها مؤسسات مالية رسمية، وذلك بهدف التغلب على أحد المعوقات الرئيسية التي يواجهها الفقراء في جميع أنحاء العالم ألا وهي ندرة الفرص للحصول على قروض وعلى الخدمات المصرفية الأخرى والتي تقدم من خلال الأنظمة المصرفية الرسمية⁽³⁾.

من خلال هذه التعاريف نجد أن التمويل الأصغر يحاول إيجاد مصادر جديدة وملائمة للفقراء وتمكينهم من التغلب على المعوقات الأساسية التي يواجهونها والتمثلة في ندرة فرص الحصول على قروض وخدمات مصرفية وخاصة من طرف النظم المصرفية الرسمية لكن اتسع مفهوم التمويل الأصغر ليشمل الخدمات غير مالية مثل التدريب والتكوين ومشاريع دعم التأهيل للأفراد الفقراء من أجل تمكينهم من الحصول على عمل أو القدرة على خلق نشاط وحسن استغلال القروض.

وهناك خلط بين بعض المصطلحات لدرجة الاعتقاد بأنها مترادفات لكن هناك فروق جوهرية بينها⁽⁴⁾:

✓ **القروض الصغيرة:** وهي منح الائتمان بكميات صغيرة إلى الفقراء الذين يستبعدون من الخدمات المصرفية التقليدية نظرا لافتقارهم إلى الضمانات أو إلى الوظائف.

✓ **التمويل المتناهي الصغر:** هو تقديم للفقراء الناشطين اقتصاديا مجموعة كاملة من الخدمات المالية وغير مالية مثل الائتمان الصغير، والادخار، والتأمين، والتحويلات المالية، والتدريب والاستشارة... الخ.

✓ **المديونية الصغيرة:** استخدم هذا المصطلح الباحثون والخبراء الذين يعتقدون بأن سلبيات التمويل المصغر أكثر من إيجابياته حيث يرون بأن إقراض الفقراء يؤدي إلى إغراقهم في المديونية.

حيث يطلق الخبير "ديل آدمز Dale Adams" على التمويل الصغير بـ صناعة المديونية الصغيرة.

1-2- نشأة وتطور التمويل المصغر:

يعتقد الكثير أن بنك غرامين (بنك القرية) الذي أسسه محمد يونس في بنجلادش هو أول ظهور لفكرة التمويل المصغر لكن الصحيح أن التمويل المصغر أقدم بكثير من ذلك بل حتى أقدم من التمويل البنكي الرسمي حيث نجد أن التجربة الأوروبية في مجال التمويل المصغر تصل إلى القرن السادس عشر وكانت البداية في إيرلندا حيث شهدت سنة 1720 أول قرض موجه للفقراء وكان ذلك إثر الزيادة المتصاعدة للفقراء في أوروبا حيث أشارت الأرقام إلى أن ما يعادل 20% من الأسر الإيرلندية حصلت على قروض صغيرة ومتناهية الصغر بحلول عام 1843، أما في ألمانيا فكانت هناك تجربتان إحداهما في الريف بقيادة **Reiffeisen** والأخرى في الحضر وراندها **Schulze-Delitzeh** حيث أنشاء أول نظام تعاوني للائتمان في ألمانيا عام 1864 والذي كام يمنح للقرويين قروضا صغيرة بأسعار فائدة مقبولة ثم انتشرت الفكرة في كل من استراليا وبلجيكا وفرنسا وهولندا والنمسا.

أما في أمريكا فكانت أقدم مؤسسة في هذا المجال رهونات في الساحة المركزية لمدينة المكسيك والذي أنشئ عام 1775 لمساعدة الناس في الأزمات المالية وكان يسمى "مونت دوبيدا" يعني جيل الرحمة أو جيل الشفقة حيث يقوم بإعطاء النقد مقابل الأشياء النفيسة.

وفي إندونيسيا يعتقد الباحثون أن بنك «Badan Kredit Desas» والذي أنشئ عام 1896 أقدم مؤسسة تجارية تقدم التمويل المصغر في العالم بالإضافة إلى نظام «SUSU» والذي كان سائد غرب إفريقيا لأكثر من 300 سنة كذلك بالنسبة للنظام المالي الهندي والذي يشمل العديد من المؤسسات المالية المدرجة تحت اسم مؤسسات التمويل المصغر⁽⁵⁾.

ويعتبر بنك جرامين **Grameen Bank** وتعني بالبنغالية بنك القرية الذي أسسه البروفيسور محمد يونس في بنجلاديش سنة 1983 من أشهر البنوك في مجل تقديم القروض المصغرة للفقراء حيث يعمل البنك على تقديم قروض بدون ضمانات مالية للفقراء من أجل تأسيس مشاريعهم الخاصة التي تعود عليهم بالدخل⁽⁶⁾.

وخلال فترة قصيرة أصبح البنك متطورا بصورة غير عادية وحقق النتائج الآتية⁽⁷⁾:

✓ حوالي 8 مليون فرد مقترض.

✓ تقديم أكثر من 8.7 بليون دولار كقرض.

✓ 83.458 ألف قرية استفادت من هذه القروض.

✓ 2.562 فرع لبنك القرية.

3-1- خصائص التمويل المصغر: تقوم فكرة التمويل المصغر على منح الفقراء قروضا بهدف خلق مشاريع وفرص عمل وإيجاد مصادر للدخل وبالتالي الخروج من دائرة الفقر ومنه فإن التمويل المصغر يتميز بالخصائص الآتية⁽⁸⁾:

✓ التمويل المصغر هو ائتمان يحتاج إليه الفقراء.

✓ القروض الممنوحة تتحول أوتوماتيكيا إلى مشاريع استثمارية.

✓ معظم الفقراء يفضلون العمل الحر ويريدون أن يصبحوا منظمي مشروعات ولكن ينقصهم التمويل المصغر.

✓ الأشخاص فوق خط الفقر لا يحتاجون إلى الائتمان المصغر.

✓ تتميز مؤسسات التمويل المصغر بأنها معتمدة ماليا على ذاتها.

4-1- التمويل المصغر وعلاقته بمكافحة الفقر: يمكن تعريف الفقر بأنه حالة الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض مستوى توفر الاحتياجات الأساسية من الغذاء وما يرتبط بها من تدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والمتطلبات السكنية عن مستواه الملائم والحرمان من تملك السلع الضرورية التي تعد المعايير الأساسية لوصف الفقر⁽⁹⁾.

يعمل التمويل المصغر على مساعدة الفقراء والمحتاجين لزيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم وبالتالي الحد من تأثرهم بالصدمات الخارجية وبذلك يمكن اعتبار التمويل الأصغر وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء وبخاصة النساء في الاعتماد على النفس وفي إحداث التغيير الاقتصادي المرجو، وذلك يتولد لدى المرأة من تعاملها مع مؤسسات التمويل الأصغر الرسمية الثقة في النفس وقدرة على التفاعل مع المجتمع بعد أن كانت في السابق محرومة من هذه الصفات⁽¹⁰⁾.

تستهدف القروض الصغيرة ومتناهية الصغر تمكين تلك الفئات الفقيرة والمستضعفة حيث تبنى لدى الفقراء قناعة بأنهم سيتمكنون من خلال حصولهم على التمويل اللازم من زيادة دخولهم وخلق فرص توظيف جديدة ومن ثم ينجحون في إنقاذ أنفسهم من دائرة الفقر.

كما تعمل القروض الصغيرة في معالجة حالة عدم المساواة بين طبقات المجتمع حيث هناك علاقة بين الحصول على القروض الصغيرة وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء كما أثبتت الدراسات التطبيقية. بالإضافة إلى وجود علاقة بين التمويل المصغر والقضاء على الأمية حيث أثبتت إحدى الدراسات أن القروض الصغيرة وسيلة هامة للحد من الأمية حيث أن التصرف الأول للفئات المستهدفة هو إرسال أولادهم للتعليم في المدارس⁽¹¹⁾.

2- واقع التمويل المصغر في الدول العربية:

2-1- آليات التمويل المصغر في الدول العربية:

2-1-1- آليات التمويل المصغر في جمهورية مصر العربية:

لا يعتبر التمويل المصغر في مصر أسلوباً جديداً لتمويل المؤسسات المصغرة والموجهة للفقراء، بصفة أساسية فلقد عرفت هذا الأسلوب منذ الخمسينيات من القرن الماضي من خلال البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي التابع للحكومة بالإضافة إلى مشروع الأسر المنتجة والذي انطلق سنة 1967 بمساهمة من وزارة التضامن الاجتماعي إلا أن هذا النشاط لم يكن ذا فعالية كبيرة نظراً لنقص التنظيم الراجع لضعف القطاع المالي والمصرفي المصري، غير أن الذي أسهم في تطور ونمو هذا السوق بشكل كبير هو المبادرات الخارجية خاصة مبادرة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عام 1988 ليعرف هذا النشاط تطوراً أكثر نشاطاً سنة 1991 عندما تم تأسيس الصندوق الاجتماعي للتنمية⁽¹²⁾.

2-1-1-2- آليات ومؤسسات التمويل المصغر في مصر:

2-1-1-1-2- البنك الوطني للتنمية: تأسس هذا البنك علم 1980 برأس مال قدره 15 مليون دولار وفي عام 1987 قام البنك بإنشاء وحدة خاصة لتقديم الخدمات التمويلية للفقراء بقصد إيجاد فرص عمل وتخفيف حالة الفقر ويعمل البنك على تقديم قروض صغيرة الحجم تصل إلى 1500 دولار لأجل قد يصل إلى سنة واحدة بحيث تزداد مبالغ القروض بانتظام العميل في السداد ويتقاضى البنك سعر فائدة موحد مقدره 16% إضافة إلى رسوم انتقال بنسبة 3% ولا يشترط البنك تقديم ضمانات عينية للحصول على القروض بل يعتمد على السلامة الاقتصادية للمنشأة ونزاهة مالكيها وجديته⁽¹³⁾.

2-1-1-2- الصندوق الاجتماعي للتنمية: أنشئ هذا الصندوق بالقرار الجمهوري رقم 40 عام 1990 كشبكة أمان اجتماعي واقتصادي يساهم في محاربة البطالة والتخفيف من حدة الفقر ويعمل على تحسين مستويات المعيشة والإسراع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ويعمل الصندوق من خلال 31 مكتباً إقليمياً موزعاً على كامل محافظات الجمهورية ويستهدف الصندوق كلا من⁽¹⁴⁾:

- ✓ الشباب الخريجين من أصحاب المؤهلات العليا والمتوسطة وفوق المتوسطة.
- ✓ أصحاب الخبرة والقادرين على إدارة المشروعات الصغيرة من المهنيين والحرفيين.
- ✓ أصحاب المشروعات الصغيرة الحرفية القائمة والراغبين في تطوير مشروعاتهم.
- ✓ الفئات المهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة.

ويكون منح التمويل عن طريق جهات وسيطة والمتمثلة في الجمعيات الأهلية والتي تقوم بالحصول على التمويل وتحويله إلى أصحاب المشروعات متناهية الصغر في كل من قطاع الصناعية والتجارة أو الزراعة أو الخدمات أو الإنتاج الحيواني بحيث تهدف هذه القروض إلى توليد الدخل وإيجاد فرص عمل وتستخدم لتوفير رأس المال العامل للمشروعات ولشراء الأدوات والمعدات⁽¹⁵⁾.

2-1-1-1-3- مؤسسات أخرى خاصة بالتمويل المصغر: بصفة عامة تقسم مؤسسات التمويل الأصغر إلى الجمعيات والبنوك⁽¹⁶⁾:

■ **الجمعيات:** تضم الجمهورية المصرية حوالي 400 جمعية تقوم بتقديم الإقراض الأصغر حيث تستحوذ هذه الجمعيات على حوالي 83% من المقترضين النشطين و68% من حجم المحفظة النشطة وهي مقسمة إلى نوعين:

✓ **المجموعة الأولى:** تضم أكبر عدد من الجمعيات حيث يصل عددها إلى أكثر من 390 جمعية وهي عبارة عن جمعيات صغيرة تهدف إلى تقديم التمويل للمجتمعات التي تتواجد بها ومعظم هذه الجمعيات تتلقى الدعم من طرف الصندوق الاجتماعي للتنمية وتستحوذ هذه الجمعيات على حوالي 23% من المقترضين النشطين و24% من إجمالي حجم المحفظة النشطة.

✓ **المجموعة الثانية:** وتضم ست جمعيات⁽¹⁷⁾ كبيرة ممولة من طرف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تستحوذ هذه الجمعيات على 56% من المقترضين النشطين و43.6% من حجم المحفظة النشطة لعملاء التمويل المصغر.

■ **البنوك:** ليس هناك إقبال كبير من طرف البنوك على منح التمويل المصغر باستثناء البنك الوطني للتنمية (ذكر سابقاً)، وبنك القاهرة وبنك مصر وبنك الإسكندرية حيث تستحوذ هذه البنوك على نسبة 14% من المقترضين النشطين و26.5% من إجمالي المحفظة النشطة.

■ **شركات الخدمات:** تم إنشاء شركتين لتقديم خدمات التمويل المصغر وهما:

✓ **شركة تنمية:** والتي تتعاون مع البنك المصري الخليجي وأنشئت سنة 2009.

✓ **شركة ريغي:** وأنشئت عام 2009 كشركة مساهمة مصرية يساهم فيها الصندوق الاجتماعي للتنمية بالتعاون مع البنك التجاري الدولي.

تستحوذ الشركتان على 3% من المقترضين النشطين و5.8% من إجمالي المحفظة النشطة للإقراض المصغر في مصر.

2-1-1-2- أنواع التمويل المصغر الممنوح في مصر: ينتشر في مصر نوعان من التمويل المصغر وهي كالتالي⁽¹⁸⁾:

أ- **الإقراض التضامني:** ويعرف أيضاً باسم القروض الجماعية يمنح هذا التمويل للفقراء الناشطين اقتصادياً وخاصة النساء حيث يتم تكوين مجموعة من ثلاث إلى خمس سيدات يحصلن على قرض واحد يقسمونه بالتساوي بينهم ويقمن جميعاً بدفع القسط سنوياً وتتميز هذه الآلية بالضمان التبادلي بين مجموعة من المقترضين ويهدف هذا النوع من القروض إلى تمويل الأنشطة المدرة للدخل خاصة في القطاع التجاري والخدمي ويتميز بالشروط الآتية:

حجم القرض (50-1500 جنية للعضو)، فترة السداد (10-40 أسبوع)، الفائدة السنوية (24%-28%)، السداد أسبوعي، الضمانات لا يوجد، الضامن (الضمانة الجماعية للمجموعة)، عدد الأعضاء (3-5). مقدمي القرض (الجمعيات الأهلية).

ب- الإقراض الفردي: هو قرض يقدم لفرد واحد أو لمؤسسة متناهية الصغر وموجه بصفة أساسية لتنمية النشاط المدر للدخل وله عدة أنواع: قرض تربية الماشية، قرض زراعي... الخ، ويتميز بالشروط الآتية: حجم القرض (500 - 100 ألف جنية للعضو)، فترة السداد (4-24 شهر)، الفائدة السنوية (13.5%-16%)، السداد شهري، الضمانات لا يوجد، الضامن (ضامن شخصي عادة أحد الأقارب من الدرجة الأولى)، مقدمي القرض (الجمعيات الأهلية والبنوك).

2-1-2- آليات التمويل المصغر في الجزائر:

إن الحديث عن بداية التمويل المصغر في الجزائر تعود إلى سنة 1996 حيث حاولت لدولة خلق فرص عمل للتقليل من نسبة البطالة المتزايدة وذلك بإتباعها لبرامج موجهة إلى فئات متنوعة من طالبي الشغل يعتمد في الأساس على المؤسسة المصغرة، ليتم اقتراح برنامج جديد متم وموسع لمسار مكافحة البطالة ويتعلق الأمر بجهاز القرض المصغر بنسبة فائدة محسنة (2%) والذي شرعت الدولة في تطبيقه ابتداء من شهر جويلية 1999 ومنذ ذلك الوقت مر برنامج القرض المصغر في الجزائر بمرحلتين⁽¹⁹⁾:

أ- المرحلة الأولى: مرحلة البرنامج القديم للقرض المصغر (1999-2002): خلال هذا البرنامج كان مبلغ القرض يتراوح ما بين 50 ألف دينار جزائري إلى 350 ألف دينار جزائري بمعدل فائدة (2%) وكان يقوم على هذا البرنامج وكالة التنمية الاجتماعية كممثل عن وزارة العمل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني وينوب عنها محليا مندوبو تشغيل الشباب أو الوكالات الوطنية للتشغيل والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ويتكفل صندوق الضمان من كل الأخطار الناجمة عن تسديد القرض المصغر.

ب- المرحلة الثانية: مرحلة البرنامج الجديد للقرض المصغر: ونتيجة للمشاكل التي عرفها البرنامج القديم دخل جهاز القرض المصغر مرحلة جديدة منذ جانفي 2004، وأصبح برنامجا مستقلا بذاته له هيكله وهيئاته الخاصة به وبذلك حدثت مفارقات بين البرنامجين من حيث القاعدة القانونية وغلaf التمويل وتقنيات التسيير والمعالجة لطلبات القرض المصغر.

ويعمل على تسيير القرض المصغر في الجزائر مجموعة من الأجهزة:

2-1-2-1- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ENGEM): تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطاتها ويكون مقرها الجزائر العاصمة بحيث تكون لها فروع على المستوى المحلي ولقد أوكلت إليها المهام الآتية⁽²⁰⁾:

- ✓ تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- ✓ تقديم القروض بدون فائدة.
- ✓ تقديم الاستشارة والمساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في مسار التركيب المالي ورصد القروض.
- ✓ إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام والتحسيس ومرافقة المستفيدين من خدمات جهاز القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة.

يعتمد نشاط الوكالة على السياسة الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة والأوضاع المتردية للمجتمع وهو موجه إلى الأفراد العاطلين عن العمل ولكنهم قادرين على القيام بنشاط معيشي مصغر بواسطة دعم مالي قليل وبشروط مرنة ومريحة وتعتمد الوكالة في تمويل المشاريع على المساهمة الشخصية للمستفيد وسلفة بدون فائدة من الوكالة ومساهمة البنك في شكل قرض بنكي.

تعتمد الوكالة في برنامج تمويلها على صنفين من التمويل:

- أ- تمويل شراء المواد الأولية: قرض بقيمة 250 ألف دينار جزائري لسكان الجنوب و100 ألف دينار جزائري للمناطق الأخرى وبدون فوائد موجه لشراء المواد الأولية يتم تسديده على مدى 24 إلى 36 شهر.
- ب- التمويل الثلاثي: قرض بقيمة لا تتجاوز مليون دينار جزائري لإنشاء مشروع يتم تسديده من 12 إلى 60 شهر، المساهمة الشخصية 1% وقرض بدون فائدة مقدم من طرف الوكالة بنسبة 29% من مبلغ القرض والباقي والمقدر بـ 70% من مبلغ القرض يقدم من طرف البنك بسعر فائدة 5% لسكان الجنوب و10% لباقي المناطق. وتتحمل الخزينة العمومية فارق نسبة الفائدة التجارية بالإضافة إلى منح تأجيل عملية السداد للقرض لمدة 3 سنوات وتأجل لمدة سنة لدفع الفوائد.

الجدول رقم (1): أصناف التمويل الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

صنف المقاول	قيمة السلفة	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	الفائدة
كل الأصناف (شراء مواد الأولية)	لا يتجاوز 250000 دج (مناطق الخاصة)	0%	/	100%	/
كل الأصناف	لا يتجاوز 100000 دج (باقي المناطق)	0%	/	100%	/
كل الأصناف	لا يتجاوز 100000 دج	1%	70%	29%	5% (مناطق الخاصة) 10% (باقي المناطق)

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المرسوم التنفيذي رقم 134.11 المؤرخ في 22 مارس 2011 يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواه، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادر 27 مارس 2011، ص 9.

2-2-1-2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEG:

هي هيئة وطنية ذات طابع خاص، استحدثت عام 1996، وأنشئت بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 295/96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، الذي عرفها على أنها هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتخضع هذه الهيئة لسلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل والتضامن المتابعة العملية لجميع نشاطاتها (المرسوم التنفيذي رقم 96-295.1996).

أنواع التمويلات الممنوحة من طرف الوكالة: تمويل المؤسسات الصغيرة وفق ثلاثة أشكال⁽²¹⁾:

أ- التمويل الخاص: في هذه الحالة يكون رأس مال المؤسسة ملكا كليا لصاحبها، وتساهم وكالة ANSEJ في إنشاء المؤسسة من خلال تقديمها للإعانات الجبائية والشبه جبائية.

ب- التمويل الثنائي: في هذه الحالة يكون رأس المال عبارة عن مساهمة مالية من قبل المؤسسين، والثاني قرض بدون فائدة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويتكون الهيكل المالي من الشكل الآتي:

الجدول رقم (2): الهيكل المالي للتمويل الثنائي

قيمة الاستثمار أقل من 5 ملايين دينار جزائري	قيمة الاستثمار ما بين 5 ملايين إلى 10 ملايين دينار جزائري	
71%	72%	المساهمة الشخصية
29%	28%	قرض بدون فائدة

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

ج- التمويل الثلاثي: في هذه الحالة يتكون رأس المال من مساهمة المؤسسين والوكالة، والجزء الثالث قرض بنكي تتولى الوكالة تغطية جزء من الفائدة المفروضة عليه. وفيما يلي جدول يبين التوزيع النسبي للمساهمات المختلفة المشكلة للاستثمار الإجمالي في حالة التمويل الثلاثي:

الجدول رقم (3): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

قيمة الاستثمار أقل من 5 ملايين دينار جزائري	قيمة الاستثمار ما بين 5 ملايين إلى 10 ملايين دينار جزائري	
01%	02%	المساهمة الشخصية
70%	70%	القروض البنكية
29%	28%	القروض بدون فائدة

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

2-1-2-3- صندوق الزكاة: هو مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والوقف والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد ويتشكل من ثلاثة مستويات تنظيمية⁽²²⁾:

أ- اللجنة القاعدية" وتكون على مستوى كل دائرة مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى الدائرة.
ب- اللجنة الولائية: وتكون على مستوى الولاية وتوكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية وهذا بعد القرار الابتدائي من اللجنة القاعدية.

ج- اللجنة الوطنية: وتتكون من المجلس الأعلى لصندوق الزكاة والذي يضم مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية وتوجهها، وتعمل هذه اللجان على إعداد التقارير التفصيلية التي تنشر في كل وسائل الإعلام حول إيرادات الزكاة وقنوات صرفها بالإضافة إلى نشرية الصندوق التي تعتبر كأداة إعلامية توضع في متناول الجهات والأفراد.

ويتم صرف أموال الزكاة على الفقراء بناء على المداورات النهائية للجنة الولائية وتصرف أموال الزكاة في قناتين:

✓ قناة استهلاك للعائلات الفقيرة: وذلك بإعطائها مبلغا من المال سنويا أو سداسيا أو ثلاثيا وهذا حسب الأولوية يكون موجها للاستهلاك.

✓ قناة الاستثمار لصالح الفقراء: حيث يخصص جزء من أموال الزكاة للاستثمار وذلك إما باستخدام طريقة القرض الحسن والتي تعتبر من أهم الصيغ التي يتعامل بها في استثمار أموال الزكاة، أو مساعدة المؤسسات الغارمة أو عن طريق المشاركة، أو التأجير أو المضاربة أو وقف أموال الزكاة على الفقراء.
وتصرف أموال الزكاة وفق هذه القناة حسب الحالات الآتية⁽²³⁾:

✓ الحالة الأولى: إذا لم تتجاوز الحصيلة الولائية 5 مليون دينار جزائري: تقسم أموال الزكاة إلى 87.5% توزع على الفقراء والمساكين. و 12.5% تخصص لتغطية تكاليف نشاط الصندوق.

✓ الحالة الثانية: إذا تجاوزت الحصيلة الولائية 5 مليون دينار جزائري: فتقسم إلى 50% توزع لصالح الفقراء، 37.5% توزع على شكل قروض حسنة على القادرين على العمل، وتخصص 12.5% لتغطية تكاليف نشاط الصندوق.

2-1-2-4- صندوق الضمان المشترك للقرض المصغر FGMMC: كان يعرف بصندوق ضمان الأخطار الناجمة عن القرض المصغر منذ سنة 1999 إلى غاية 2002، إلا أنه ابتداء من سنة 2004 أصبح يسمى بالصندوق المشترك للقروض المصغرة ولقد أنشئ بموجب مرسوم تنفيذي وهو هيئة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحت وصاية الوزير المكلف بالتشغيل ويعمل الصندوق على ضمان القروض المصغرة التي تمنحها البنوك والمؤسسات المنخرطة فيه إلى المشاريع التي اعتمدها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وفي حالة عدم القدرة على التسديد فإن الصندوق يسدد 80% إلى البنك ويبقى المستفيد مدينا بـ 20% إلى البنك و80% إلى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة كما يقوم الصندوق بحماية المستفيد من حالة الإفلاس وفي حالة الوفاة لكنه لا يحميه في حالة الحرائق أو الكوارث الطبيعية⁽²⁴⁾.

2-1-3- آليات التمويل المصغر في السودان:

بداية التمويل الأصغر في السودان كانت مرتبطة بالقطاع غير الرسمي في ظل ما يعرف بنظام الشيل والصناديق الدوارة ونظام الختة ونظام الكنف وذلك منذ القرن السادس عشر، أما بداية التمويل الأصغر في ظل القطاع الرسمي فكانت في أوائل القرن العشرين والذي مر بعدة مراحل انطلاقا من مرحلة الجمعيات والتعاونيات ومكاتب البريد إلى مرحلة المصارف الوطنية بعد الاستقلال ثم مرحلة المصارف الإسلامية والمنظمات الطوعية غير الحكومية وأخيرا مرحلة المصارف المتخصصة في التمويل المصغر.

ولقد عمل البنك المركزي السوداني من خلال سياسته الائتمانية منذ عقد التسعينيات من القرن العشرين إلى تخصيص نسبة من سقوفه الائتمانية يتم توجيهها للشرائح ذات الدخل المحدود وذلك بمسميات مختلفة كالأسر المنتجة وصغار المنتجين والمهنيين والحرفيين وفي البداية تم تحديد نسبة 5% لترتفع إلى 7% ثم إلى 10% حتى وصلت إلى 12% عام 2010 كما سعى البنك إلى إنشاء وحدة خاصة تهتم بالتمويل الأصغر وكلفها بمسؤولية الرقابة والإشراف والتنظيم⁽²⁵⁾.

وتصنف المؤسسات القائمة على آلية التمويل المصغر في السودان إلى:

2-1-3-1- مؤسسات التمويل الأصغر غير مصرفية:

أ- شركة التنمية الريفية: أنشئت هذه الشركة سنة 1980 وتتكون من شركتين أساسيتين وهما الشركة القابضة (شركة التنمية الريفية)، وشركة التمويل.

■ الشركة القابضة: أنشئت شركة التنمية الريفية بمساهمة العديد من الجهات وهي الحكومة السودانية بنسبة 40%، ومؤسسة التنمية السودانية بنسبة 26.5%، وخمسة بنوك⁽²⁷⁾ بنسبة 6.7% لكل بنك.

■ شركة التمويل: تم إنشاؤها في عام 1981 كذراع مالي للشركة القابضة وتساهم عدة جهات في هذه الشركة منها شركة التنمية الريفية القابضة 40%، وهيئة الكمنولث (المملكة المتحدة) 20%، والهيئة الألمانية للتمويل والاستثمار 20%، والصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي الفرنسي 10%، والوكالة البلجيكية للتعاون التنموي 10%، وتهدف الشركة إلى تطوير وتنمية الريف السوداني ورفع مستوى المعيشة في الريف وذلك من خلال توفير التمويل المالي طويل الأجل والعموم الفني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ب- مؤسسة التنمية الاجتماعية: هي مؤسسة حكومية تتبع وزارة الشؤون الاجتماعية بولاية الخرطوم تم تأسيسها في عام 1997 هدفها تخفيف حدة الفقر وأنشأت هذه المؤسسة في عام 2006 برنامج الأمل المتخصص في التمويل المصغر يستهدف العملاء النشطين اقتصاديا بولاية الخرطوم من خلال خطة تستهدف توفير 20000 منصب عمل وقد تم اختيار هذا البرنامج من قبل بنك السودان المركزي لمشروع السودان النموذجي للتمويل الأصغر وتقدر حجم محفظته في نهاية الخطة بخمسة مليون دولار مناصفة بين بنك السودان المركزي وحكومة ولاية الخرطوم.

ت- جمعية تطوير الحرف والأعمال الصغيرة بمدينة بورتسودان (ولاية البحر الأحمر): هي جمعية غير حكومية أنشئت عام 2000 يمتد نشاطها على خمسة مكاتب موزعة على ولاية البحر الأحمر. تعتمد في تمويلها على تدوير رأس المال الذي قدم لها من منظمة (ACORD) والذي يشكل حوالي 60%، بينما تحصل على 40% المتبقية من العون الأوروبي وتقدم كل عام حوالي 3200 قرض بمقدار 400 ألف دينار للمجموعة.

ث- ديوان الزكاة: تأسس سنة 1986 وهو هيئة مستقلة شخصية اعتبارية تم تعيين أمين عام للزكاة في يناير 1988 بواسطة مجلس الوزراء ويتبع الديوان لوزارة الرعاية الاجتماعية⁽²⁸⁾.

ويعمل الديوان على جمع أموال الزكاة من دافعيها ومنحها لمستحقيها ويهدف إلى⁽²⁹⁾:

- إرساء معالم القيم والتكافل الاجتماعي بين المجتمع.

- تطبيق فريضة الزكاة وجمع وصرف الصدقات.

- حسن توظيف مال الزكاة في مصارفه المحددة شرعا.

2-3-1-2- المصارف المتخصصة: ونجد من بينها⁽³⁰⁾:

أ- مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية: يهدف المصرف إلى تمويل التنمية الاجتماعية وذلك بدعم جهود الدولة لتخفيف وطأة الفقر عن الشرائح الضعيفة في المجتمع وتوفير فرص العمل ودعم المشاريع التي تتناسب ومقدراتهم الذهنية ولقد تطور رأس مال المصرف من 2 مليون سنة 1996 إلى 58 مليون جنيه عام 2007 ويوظف مصرف ادخار والتنمية الاجتماعية نسبة 75% من رأس ماله لتمويل التنمية الاجتماعية وذلك من خلال:

- تمويل الأعمال الصغيرة والمدرة للدخل، تسليف الطلاب، تمويل الإنتاج الزراعي والحيواني....الخ.

- بالإضافة إلى المنتجات غير مالية والمتمثلة في التدريب وبناء القدرات للشرائح المستهدفة والمساعدات الفنية والإدارية.

يمنح المصرف التمويل للفقراء الناشطين اقتصاديا في حدود مبلغ لا يتجاوز 10000 جنيه بالإضافة إلى التمويل ذي البعد الاجتماعي لتمويل مشروعات في مجال الصحة والتعليم والمياه والكهرباء بالإضافة إلى التمويل التجاري لأصحاب الودائع الكبيرة.

ب- بنك الأسرة: يعتبر حديث النشأة حيث أنشئ بتاريخ 13 أبريل 2008 بمبادرة من القطاع الخاص لشعوره بالمسؤولية الأخلاقية والإنسانية تجاه الشرائح المستهدفة ووجدت المبادرة الدعم من الحكومة باعتبار البنك إدارة فعالة في برنامج مكافحة الفقر لذلك تم تسجيل البنك شركة مساهمة عامة بين القطاعين العام والخاص ولذا يعتبر البنك مؤسسة مصرفية اقتصادية واجتماعية متخصصة في مجال خدمات التمويل المصغر.

ويعمل البنك على تحسين مستوى المعيشة للفقراء بتقديم خدمات مالية جيدة ومتنوعة ومستدامة بإجراءات مبسطة ومرنة والضمانات السهلة والتسعير المناسب وهذا لتمكين الفقراء من مزولة نشاطات اقتصادية صغيرة

تلائم وتناسب ظروفهم وتخرجهم من دائرة الفقر هذا بالإضافة إلى تقديمه للخدمات غير مالية من خلال الاستشارات المالية والترويج للمشروعات الصغيرة وإعداد دراسات الجدوى لهذه المشروعات.

2-3-1-3 المنظمات شبه الرسمية الأجنبية:

يوجد في السودان عدد من المنظمات شبه الرسمية وهي في الغالب أجنبية تمارس التمويل المصغر، ومن أهمها منظمة أكسفورد للإغاثة من المجاعة (OXFAM) وهي منظمة بريطانية غير حكومية وكذلك منظمة (ACCORD) ووكالة أدارا (ADAR) وغيرها من المنظمات ولقد نجحت هذه المنظمات في الوصول إلى الفقراء عن طريق القروض المصغرة والتي تتراوح ما بين 250 دولار و 500 دولار، وتشتترط أن يكون السداد بصورة شهرية أو أسبوعية أو حسب حالة المشروع مستخدمة ضمانات وإجراءات مرنة وسهلة تتناسب مع الشرائح المستهدفة ومن بين هذه الضمانات⁽³¹⁾:

أ. ضمان المجموعة، الرهن، حجز الادخار كضمان: إذ يبني هذا النظام على حجز 20% من مبلغ القرض من مدخرات المقترض و 20% من مدخرات عضوين ممن يقومون بدعم هذا الطلب (10% لكل عضو).
ب. الاحتفاظ بحق الملكية إلى حين سداد القرض: التوقيع على تعهد قانوني بعدم التصرف في الأصول أو البضائع لحين سداد القرض بالكامل، وقبول الراتب أو المعاش كضمان لسداد القرض، وكتابة تعهد لسداد الضمان.

3- تطور صناعة التمويل المصغر في الدول العربية:

3-1-1-3 تطور صناعة التمويل المصغر في الجمهورية المصرية:

3-1-1-3 منهجية الإقراض:

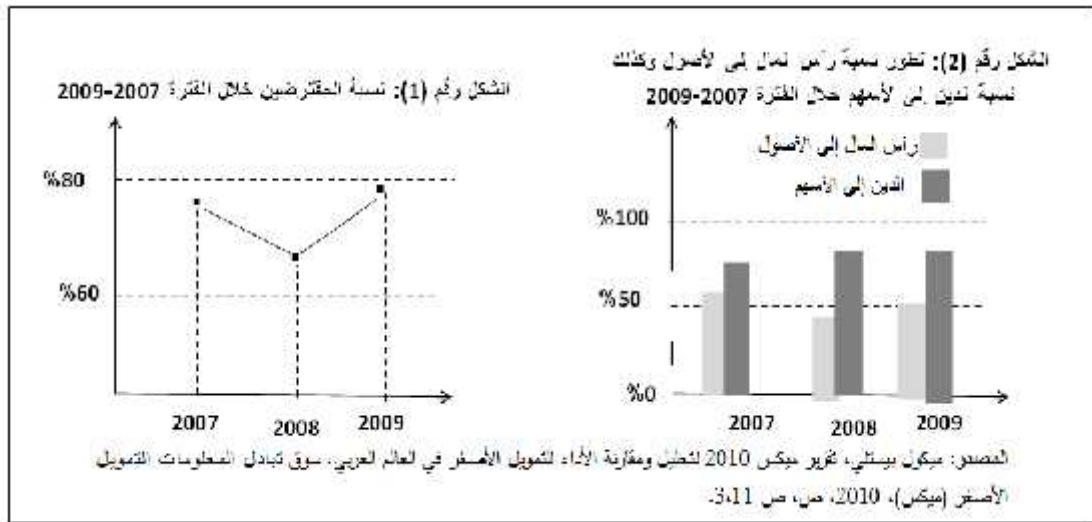
تعتمد مؤسسات التمويل المصغر المصرية على منهجين محددين للإقراض وهما الإقراض الجماعي التضامني والإقراض الفردي ويخضع اختيار المنهجية في كثير من الأحيان لعدد من العوامل بما في ذلك أهداف المؤسسة الاجتماعية، وقنوات التوصيل الخدمة المتاحة، وتسعير المنتجات، وعوامل الخطر واحتياجات العميل.. الخ. وتشير الإحصائيات إلى سيطرة منهجية للإقراض الفردي بنسبة 80% وهذا راجع إلى تركيز السلطات المصرية على أصحاب المشاريع الصغيرة القائمة الناجحة ومن ناحية أخرى نلاحظ نمواً في معدل الإقراض الجماعي مما يدل على التراكم السوقي لخدمة شرائح العملاء الدنيا.

الجدول رقم (4): تطور منهجية الإقراض في مصر

منهجية الإقراض		السنة
الجماعي التضامني	الفردي	
20%	80%	2008
23%	77%	2009

المصدر: ميكول بيستلي، تقرير ميكس 2010 لتحليل ومقارنة الأداء للتمويل الأصغر في العالم العربي، سوق تبادل المعلومات التمويل الأصغر (ميكس)، 2010، ص 3.

3-1-1-3 مؤشرات الانتشار: يعتمد تحديد درجة انتشار صناعة التمويل المصغر على دراسة تطور نسبة المقترضين (عدد المقترضين الناشطين/ عدد المقترضين المعدل)، ويلاحظ من خلال الإحصائيات أن السوق المصرية شهدت زيادة في نسبة المقترضين عام 2009 مما يدل على عمق التغلغل في الطرق الدنيا من السوق.



ولقد سجلت مصر سنة 2009 نمواً بلغ 28% في عدد المقرضين والذين وصل عددهم إلى 1100.541 وكذلك نسبة نمو قدرت بـ 29% في إجمالي محفظة القروض والتي بلغت 216.688.450 دولار، أي يقدر متوسط رصيد القرض بـ 197 مليون دولار.

3-1-3- هيكل التمويل: تعتمد مؤسسات التمويل المصرفي في الدول العربية على ثلاثة مصادر رئيسية للتمويل وهي الودائع الإدخارية، والديون والأسهم ومن خلال الشكل رقم (2) الذي يوضح تطور كل من نسبة رأس المال إلى الأصول وكذلك نسبة الدين إلى الأسهم خلال الفترة 2009-2007 نلاحظ تقارب النسبة خلال الفترة بزيادة قليلة خلال كل سنة وذلك راجع إلى زيادة اعتماد مؤسسات التمويل المصرفي المصرية على الديون وتخفيض الاعتماد على رأس المال.

وتعتبر مصر ثاني أكبر متلقي للتمويل المصرفي بنسبة 20% بعد المغرب حيث استطاعت مصر الاستفادة من التمويل التجاري لدعم نمو قطاع التمويل المصرفي، إذ تشكل الديون والأسهم أهم الأدوات الرئيسية في تمويل القطاع ولقد تراوحت معدلات الفائدة ما بين 0.48% و 10.04%.

3-2- تطور صناعة التمويل المصرفي في الجزائر:

نظراً لعدم وجود وقلة الإحصائيات الإجمالية الخاصة بتطور التمويل المصرفي في القطر الجزائري بأكمله وبكل أجهزته سوف يقتصر التحليل على المعطيات الخاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصرفي لكونها الهيئة المختصة في قطاع التمويل المصرفي بالجزائر.

3-2-1- منهجية الإقراض: تعتمد الوكالة على نوعين من الإقراض هما الإقراض بدون فوائد لشراء المادة الولية وقرض بفوائد لإنشاء المشروع ويلاحظ من خلال الإحصائيات هيمنة قروض بدون فوائد لشراء المواد الأولية على نوعية القروض الممنوحة من طرف الوكالة حيث بلغت نسبته 91.93% في حين كانت نسبة القروض بفوائد لإنشاء مشروع 8.07% ويعود سبب سيطرة القروض شراء المواد الأولية لنوعية المشاريع الممولة بالإضافة إلى تجنب المواطنين للتعامل بالفائدة نظراً لحرمتها شرعاً، ولقد بلغ عدد القروض التي منحتها الوكالة في إطار شراء المواد الولية منذ إنشائها إلى غاية سبتمبر 2014 ما يعادل 600642 قرض في حين كان عدد القروض لإنشاء مشروع قدرت بـ 52721 قرض.

3-2-2- توزيع القروض:

أ- حسب الجنس: يهيمن الجانب النسوي على الجانب الرجالي حيث بلغت نسبة المستفيدات من القروض 61.34% أما الرجال فلقد بلغت نسبتهم 38.66% ويعود سبب تفوق النساء في الحصول على تمويل نظرا لصغر حجم مشاريعهم مقارنة بالمشاريع المقدمة من طرف الرجال بالإضافة إلى سياسة الجزائر في محاربة ظاهرة تأنيث الفقر ومساعدة النساء المعيلات للأسر.

ب- حسب القطاعات: كان قطاع الصناعات الصغيرة هو القطاع المهيمن على عدد القروض بنسبة 37.91% يليه قطاع الخدمات بنسبة 20.66% وكذلك قطاع الصناعات التقليدية بنسبة 15.14% وقطاع الزراعة بنسبة 15% وهذه القطاعات هي القطاعات التي يجذب إليها الفقراء وعديمو الدخل، وخاصة أنها أشغال لا تتطلب مستوى تعليميا كبيرا ولا شهادات جامعية ولا تكوينا فهي تعتمد في الغالب على الممارسة والعادات الموروثة التي يورثها الآباء إلى الأبناء.

الجدول رقم (5): توزيع القروض المقدمة من طرف الوكالة حسب الجنس والقطاعات منذ إنشائها إلى غاية 3 سبتمبر

2014

القطاعات								الجنس		
المجموع	صيد بحري	تجارة	صناعة تقليدية	خدمات	بناء وأشغال عمومية	صناعات صغيرة	الزراعة	رجال	نساء	عدد القروض الممنوحة
635363	521	1121	113862	136321	54928	247720	98899	248680	404723	
100	0.08	0.17	17.43	20.66	8.41	37.91	15.14	38.66	61.34	النسبة%

المصدر: www.angem.dz

3-2-3- الخدمات غير مالية: بالإضافة إلى القروض تعمد الوكالة إلى تقديم برامج وخدمات غير مالية للمستفيدين من القروض وتهدف في الغالب إلى توجيه المستفيدين من القروض إلى كيفية إنشاء المشاريع وتسييرها وتعليمهم كيفية التسيير المالي للموارد المشروع بالإضافة إلى كيفية التسويق وعرض المنتجات والجدول الآتي يوضح عدد المستفيدين من هذه البرامج غير مالية من إنشاء الوكالة إلى غاية سبتمبر 2014.

الجدول رقم (6): عدد وأنواع الخدمات المالية المقدمة من طرف الوكالة منذ إنشائها إلى غاية 3 سبتمبر 2014

الخدمة	التكوين في مجال تسيير مؤسسة صغيرة GTPE	التكوين في مجال التعليم المالي العام FEFG	التكوين حسب برامج GETAHEAD	العدد الإجمالي للمقاولين المكونين	اختبار المصادقة على المكتسبات المهنية	مواضيع عامة متعلقة بإنشاء وتسيير نشاط	صالون عرض وبيع	العدد الإجمالي
العدد	46163	37173	582	736	84654	42924	15645	143223

المصدر: www.angem.dz

3-3- تطور صناعة التمويل المصغر في السودان:

3-3-1 منهجية الإقراض: تعتمد السودان على منهجية الإقراض الفردي والإقراض الجماعي وعلى خلاف الدول الأخرى فإن منهجية الإقراض الجماعي تسيطر على نمو الإقراض المعتمد حيث تشير الإحصائيات سنة 2008 أن نسبة 71% من القروض الممنوحة كانت من نوع الإقراض الجماعي لتتخفف بدرجة واحدة سنة 2009 وتصبح 70% حيث لم تتجاوز نسبة الإقراض الفردي بأحسن الأحوال نسبة 30% وهذا يدل على اهتمام السودان بخدمة شرائح العملاء الدنيا.

3-3-2 تطور حجم التمويل: نلاحظ نمو حجم المبالغ المخصصة لتمويل المصغر خلال الفترة من 2000 إلى 2010 حيث بلغت سنة 2000 قيمة 72655 ألف جنيه لتصبح سنة 2010 قيمة 449682 ألف جنيه، بزيادة تقدر بـ 83.84% ويعود سبب هذه الزيادة إلى السياسة التي يتبعها بنك السودان المركزي التي تشترط على البنوك تخصيص 12% على الأقل من المحفظة للتمويل المصغر بالإضافة إلى توافق معظم عروض القروض السودانية مع مبادئ الشريعة الإسلامية خاصة نظام المرابحة⁽³²⁾.

بالإضافة إلى إنشاء بنك السودان المركزي وحدة التمويل الأصغر المتخصصة والتي بدورها وضعت عددا من السياسات لتشجيع القطاع المصرفي على توفير التمويل المصرفي بالإضافة إلى إصدار البنك سياسة بضرورة تنويع المنتجات المعروضة.

4- مساهمة التمويل المصغر في القضاء على الفقر في الدول العربية:

4-1- عوائق التمويل المصغر في الدول العربية: يشير تقرير مركز تبادل المعلومات حول التمويل الأصغر (ميكس 2004-2008) أن قطاع التمويل المصغر في الدول العربية عرف نموا متزايدا خلال السنوات الأخيرة حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للأصول 39% مما أدى إلى تراكم أصول إجمالية تزيد عن 60 مليار دولار مما أدى إلى حصول قطاع التمويل المصغر على اعتراف دولي واسع به كأداة للتنمية إلا أن معدلات الفقر مازالت تراوح مكانها إن لم نقل قد حققت قفزة إلى معدلات أعلى في معظم الدول العربية إلى درجة أصبحت الشعوب تخرج إلى الشوارع مطالبة بتحسين مستوى المعيشة والحصول على وضع معيشي لائق والحصول على عمل ومسكن... الخ، إذن كيف يمكن تفسير عدم قدرة قطاع التمويل المصغر والذي هو موجه للفقراء في ذاته من تخفيف معدلات الفقر في الدول العربية رغم ما يروج له من نمو في الأصول وزياد المدخرات.

إن آلية التمويل المصغر نظريا قادرة على تحسين الوضع المعيشي للفقراء وإيجاد مصدر دخل مستدام لهؤلاء الفئة إلا أن كيفية تطبيقه وبعض العوائق التي تقف في طريق وصوله إلى الفقراء في الدول العربية هي التي جعلته غير قادر على أداء مهامه بأحسن وجه ومن أهم هذه العوائق نجد:

أ- **خوف الفقراء من التعامل مع البنوك ومؤسسات التمويل:** غالبية الفقراء لم يتوجهوا إلى البنوك ولا إلى مؤسسات التمويل المصغر من أجل الحصول على القروض وذلك راجع إلى خوف الفقراء من مخالطة والولوج إلى هذه الأماكن وهذا لأن معظم الفقراء هم سكان القرى والأرياف وهؤلاء الناس دائما نجد عندهم عدم الرغبة في الاحتكاك بهذه المؤسسات فضلا عن تعامل هذه المؤسسات بالرباء والذي هو محرم شرعا ولذا لا يمكن أن نتصور أن سكان القرى والأرياف خاصة ومعظم سكان المنطقة العربية عامة يقبلون على التعامل بهذه الآلية حتى ولو ماتوا جوعا. هذا بالإضافة إلى تدني المستوى التعليمي ودرجة الأمية التي يتمتع بها البعض تجعلهم بعيدين كل البعد عن التعامل مع هذه المؤسسات.

ب- **عدم القدرة على سداد القروض:** حتى وإن لجأ بعض الفقراء إلى التعامل مع البنوك ومؤسسات التمويل نظرا لحاجتهم من ناحية ونظرا لعدم وجود فوائد من ناحية أخرى فإن الكثير يخافون من عدم القدرة على سداد القروض لأن غالبية مؤسسات التمويل المصغر تضع شروطا قاسية في حالة عجز العميل عن السداد القرض لذا نجد أن الفقراء والذين هم من الطبقة الضعيفة يخافون من نتائج عدم القدرة على السداد ويحاولون اجتناب مساوئ هذه العملية.

ت- **افتقار مؤسسات التمويل المصغر إلى الخبرة في التعامل مع الفقراء:** حيث إنهم يعاملون الفقراء مثلهم كمثل أي عميل أو صاحب مشروع كبير أو رجل أعمال له من الخبرة ومن المستشارين والمحاسبين.. الخ، لذا نجدهم لا يقدمون لهم النصح والمشورة حول طريقة التعامل مع البنك وكيفية تسيير المشروع بالإضافة إلى دراسة جدوى المشروع المقدم ومدى نجاحه والصعوبات التي يمكن أن تواجهه وكيفية التغلب عليها لأن منح التمويل هو قرار سياسي في الغالب بأن يتم منح التمويل لكل طالب له؛ مثلا في الجزائر فإن الآلية التي تعمل بها مؤسسات التمويل الأصغر والهدف الذي يصبو إليه هو القضاء على البطالة ولكن هناك فرق بين القضاء على البطالة ومحاربة الفقر وحتى وإن اعتبرنا بأن البطالة من مظاهر الفقر فإنه ليس كل بطال فقيرا مع أن كل فقير بطال، فإن الأموال تتجه نحو أصحاب الشهادات والتكوين... الخ ويترك الفقراء الأميين الذين ليس لديهم شهادات بدون تمويل وبعد عجز هؤلاء على عدم التسديد يتم مسح عنهم الديون بهدف عدم حصول أي مظاهرات أو أعمال شغب بمعنى أنه يتم شراء عملية السلم الاجتماعي هذا حتى وإن تظاهرت بعض المؤسسات بتقديم خدمات غير مالية والمتمثلة في تكوينات وتربصات فهي لا تخرج عن كونها شكلية جدا ولا يستفيد منها أصحاب المشاريع والمشاكل يكمن في الفقير الأمي كيف يستفيد من التمويل.

ث- **المشاكل المتعلقة بالمشروع نفسه:** يعاني الكثير من الفقراء من عدم القدرة على الحصول على تمويل مصغر نظرا لبعض المشاكل التي يعاني منها مشروعه حيث نجد في بعض الأحيان المشروع غير مسجل قانونيا بالإضافة إلى عدم وجود دراسة جدوى للمشروع وهذا كله راجع إلى المستوى التعليمي المتدني للفقير وإلى جهله بكثير من الإجراءات القانونية، إلا أن وظيفة مؤسسات التمويل هي من تقوم بهذه الإجراءات وتترك الفقير ينشئ مشروعه لأن الفقير هدفه الأساسي الحصول على التمويل لكن كثرة الإجراءات والبيروقراطية تجعله يعزف عن الإقبال على هذا النوع من التمويل.

ج- **مشكلة طرق الائتمان المتبعة من طرف بعض البنوك:** والتي في الغالب معقدة ولا يمكن للفقراء أصحاب المستوى التعليمي المتدني فهمها والتعامل بها فمثلا في الجزائر نجد التمويل الثلاثي نسبة من البنك وكذلك نسبة من العميل ونسبة من الوكالة بالإضافة إلى وجود سعر الفائدة فكل هذه الأمور يصعب على الفقير أن يتفهمها وكذلك نجد في السودان أنواع كثيرة منها المضاربة والمرابحة والمشاركة والسلم.. الخ وكلها مصطلحات اقتصادية مالية وطرق تمويل من الصعب على الفقير أن يستوعبها.

ح- **الميل إلى اعتبار التمويل المصغر صدقة اجتماعية وليس استثمارا:** يعتبر الكثير من الفقراء التمويل المصغر صدقة من طرف الدولة وليس استثمارا عليهم بإرجاع القرض والفوائد لذا نجد أن البعض يستهلك مبلغ القرض مباشرة دون استثمار مما يوقعه في مشاكل السداد والعجز عنه، ومشاكل قانونية تجاه الدولة، والبعض يستثمر بدون نية إرجاع أموال الدولة مما يوقعه كذلك في مشاكل قانونية ضد الدولة وبهذه العقلية يبقى الحال على ما هو عليه.

4-2- آليات إنجاح صناعة التمويل المصغر في مكافحة الفقر:

إن نجاح صناعة التمويل المصغر في تحقيق أهدافها وإيجاد مصادر دخل للفقراء يتطلب مجموعة من الإجراءات المرافقة لعملية منح التمويل والتي منها:

أ- الرقابة على مؤسسات التمويل المصغر:

وتعني متابعة نشاط هذه الفئة وطرق صرفها لأموال وكيفية تحديدها للأشخاص المستفيدين من التمويل لكي تضمن الدولة بأن المبالغ المخصصة لتمويل مشاريع الطبقة الفقيرة وصلت إليهم فعلا، ويتم ذلك بتحديد برنامج وطني محدد الأهداف ويهدف في مجمله إلى محاربة الفقر بإيجاد مصادر دخل مستدام وعمل لائق لكل فقير أو لكل صاحب أسرة فقيرة على الأقل ومن هذا المنطلق تعمل الوكالات المتخصصة في التمويل المصغر على الوصول إلى هذه الفئة ومنحها المبالغ المخصصة لهم بالإضافة إلى وضع الشروط اللازم توفرها في الأشخاص المستفيدين من التمويل المصغر فلا يحق لأي شخص لا تتوفر فيه الشروط الحصول على تمويل ولهذا فإن الرقابة على آلية عمل هيئات التمويل المصغر ضرورية لكي نضمن وصول مبالغ التمويل إلى أصحابها والمخصصة لهم، حيث أنه بدون وجود رقابة سيتم التلاعب بهذه المبالغ وصرفها على غير مستحقيها وبالتالي يبقى برنامج مكافحة الفقر المعتمد على التمويل المصغر يراوح مكانه من دون أي نتيجة تذكر.

ب- تخفيف إجراءات الحصول على التمويل وأعبائه:

إن كثرة الإجراءات والتعقيدات التي تصاحب عملية الحصول على تمويل تجعل من الفقراء يعزفون عن الحصول عليه خاصة أولئك الذين لديهم مستوى تعليمي متدنٍ ونسبة من الأمية بالإضافة إلى التعامل بالفائدة والتي هي ربا محرما شرعا، فإن الفقراء كذلك يجتنبون هذا النوع من التمويل ويفضلون الموت جوعا من أن يتعامل أحدهم بالربا، إلا أنه توجد أنواع أخرى من التمويلات الخالية من الفائدة والتي تكون منضبطة في إطار الشريعة الإسلامية إلا أنها من ناحية أخرى تفرض وجود مساهمة شخصية من طرف المستفيد فكيف يمكن للفقير الذي يعجز عن توفير قوت يومه أن يوفر مبلغا من المال مساهمة شخصية للحصول على تمويل مصغر ولذا يجب التقليل إلى أقصى حد ممكن من الإجراءات والوثائق المطلوبة للحصول على التمويل وتحاول الهيئات جلب الفقراء بكل الطرق نحو الاستفادة من التمويل، حتى حالات العجز عن السداد لا بد من التعامل معه بحكمة ومراعاة ظروف الفقير وعدم التعامل معهم بنفس طريقة التعامل مع المستثمرين الكبار ورجال الأعمال.

ت- التدريب والتكوين:

لنجاح عملية التمويل المصغر ووصولها إلى هدفها بإقامة مشاريع صغيرة تكون مصدر دخل للفئة الفقيرة فإنه لا بد من أن تصاحب عملية التمويل مجموعة من الخدمات غير مالية والمتمثلة في تدريب وتكوين المستفيدين من التمويل وإعطائهم صورة واضحة عن كيفية إقامة مشروع والتحكم في الإيرادات والنفقات وكيفية سداد القرض وتبعاته بالإضافة إلى كيفية تسيير المشروع بصفة عامة لأن من أهم خصائص الفقر تدنى مستواهم التعليمي بالإضافة إلى الأمية بالنسبة للبعض لذا فإن التدريب والتكوين ضرورة واجبة في حق هذه الفئة لأن إعطاءهم التمويل بدون تدريب لا يعطى أي نتيجة بل إن هنالك من سيقمون باستهلاك هذه الأموال مباشرة بدون إنشاء أي مشروع بالإضافة إلى ضرورة إعلامهم بأن هذه الأموال هي سلفة لا بد من إرجاعها حتى لا يعتقدون بأنها منحة اجتماعية من طرف الدولة وليس من الضروري إرجاعها.

ث- المتابعة:

بعد منح التمويل وتدريب المستفيدين على كيفية إنشاء مشروع وتسييره لابد من متابعة ميدانية وبصفة دورية وذلك بإرسال بعثات استطلاعية تراقب عملية إنشاء وتسيير هذه المشاريع التي مولتها الهيئات المكلفة بالتمويل المصغر وفي حالة أي مشاكل أو تقصير لابد من التحذير وإن لزم الأمر لابد من إعادة عملية التكوين خاصة في حالة وجود مستجدات في السوق المحلية أو تطورات اقتصادية قد تضر بمشاريع هذه الفئة، وقد تفيد عملية تقييم ومتابعة هذه المشاريع في تحديد المشاريع الناجحة والفاشلة ومدى إمكانية إنقاذها بزيادة منح التمويل بالإضافة إلى الوقوف عند قدرة أصحاب المشاريع على عملية سداد القرض وفي حالة العجز تكون الوكالة مدركة مسبقا أسباب العجز وعدم القدرة على السداد بدون الرجوع إلى أسباب صاحب المشروع.

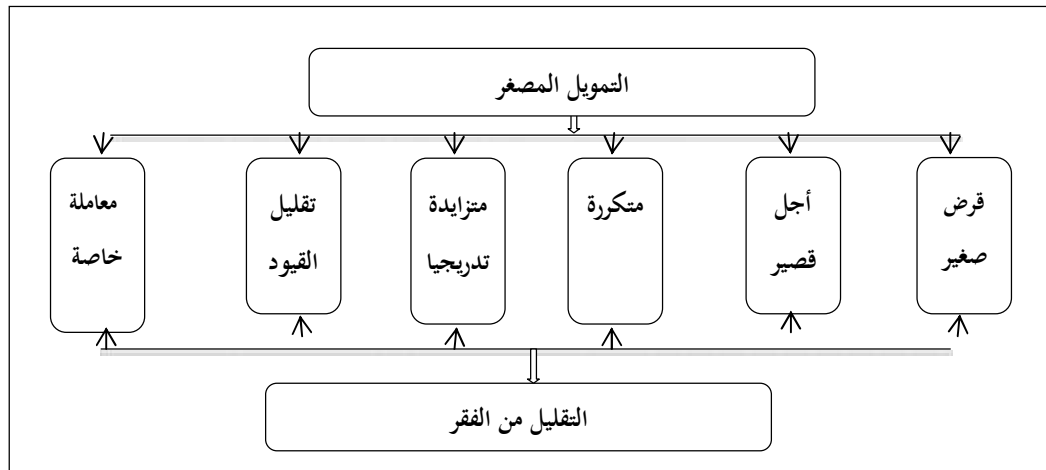
ج- مشاكل التسويق وجودة المنتج:

إن مشكل تسويق المنتج يبقى أهم عائق أمام نجاح أي مشروع وخاصة إذا كان مشروعاً صغيراً يعتمد على المداخل اليومية في استمراره لذا لابد على وكالات التمويل المصغر معالجة مشاكل التسويق بالإشهار لهذه المشاريع وإقامة المعارض لعرض هذه المنتجات فضلا عن ضرورة اتخاذ كل السبل في سبيل رفع جودة المنتج وجعله مقبولا من طرف المستهلكين.

3-4- نموذج مقترح لنجاح صناعة التمويل المصغر في مكافحة الفقر:

من خلال ما سبق يمكن صياغة نموذج لنجاح سياسة التمويل المصغر في مكافحة الفقر من خلال إرفاق عملية منح التمويل بمجموعة من الخصائص والصفات التي تعمل على تحقيق هذه التقليل من الفقر:

الشكل رقم (3): نموذج مقترح لنجاح صناعة التمويل المصغر في مكافحة الفقر



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على ما سبق.

■ **قرض صغير جدا:** يجب أن تكون القروض صغيرة ومتناهية في الصغر أي على قدر المشروع مما يعني أن المشاريع الممولة هي مشاريع صغيرة ولا تتطلب رأس مال كبير لإنجازها مثل أن يكون المشروع دكانا أو حرفة يدوية... الخ.

■ **أجل قصير:** لابد من وضع آجال قصيرة لسداد الدين ومبالغ القروض لكي لا ينسى صاحب المشروع بأن عليه سداد القروض من إيرادات المشروع ولايقوم بالتوسع في المشاريع أو زيادة الاستهلاك على حساب سداد القرض لابد دائما أن يكون اهتمامه بكيفية تسديد القرض.

■ **متكررة:** تكون القروض والمبالغ المدفوعة على دفعات أو أن التمويل بحكم أنه صغير ولأجل قصير فإن أصحاب المشاريع بإمكانهم الاستفادة من تمويلات أخرى خلال فترات قادمة.

■ **متزايدة تدريجياً:** أن تكون مبالغ القروض متزايدة خلال كل مرة ولكن بشرط الانضباط في السداد وهذا من أجل تحفيز أصحاب المشاريع على الاجتهاد ومواصلة العمل لإنجاح المشروع والحصول على تمويلات إضافية وبكميات متزايدة.

■ **تقليل القيود:** كلما كانت القيود قليلة ومرنة كان أصحاب المشاريع يتعاملون بارتياح مع الوكالات وبكل ثقة حيث إن كثرة القيود تجعل من الفقراء يتجنبون مثل هذه العمليات ويعتبرونها مخاطرة خاصة نظراً لأحوالهم المعيشية المتدنية.

■ **معاملة خاصة:** يجب الاهتمام بنوعية المعاملة تجاه هذه الفئة وعدم معاملتهم مثل أصحاب المشاريع الكبيرة وذوى الخبرة في الاستثمار بل يجب دائماً التعامل على أساس أن الهدف هو إخراجهم من دائرة الفقر وليس تحقيق أرباح من وراء هذه الديون بل الأساس هو نجاحهم وتحقيق مصادر للدخل، وتزيد أهمية نوع المعاملة خاصة في حالة الخسارة والعجز عن السداد.

5- خلاصة واستنتاجات:

تبقى ظاهرة الفقر المشكلة الأعوص ضمن مشاكل السياسة الاقتصادية لأي دولة وهذا خاصة بعد فشل سياسات المنح والإعانات الاجتماعية التي تقدمها الدولة للفقراء في إخراجهم من دائرة الفقر حيث لم تكن سوى مسكن الأم الفقراء ولم تعط حلاً جذرياً لأزمة مزمنة تتخرب جسد الشعوب، إن عملية منح الإعانات لا تخرج عن كونها تأجيلاً لانفجار أزمة اجتماعية شعبية حقيقية لدى فإن جعل كل فرد من أفراد هذه الطبقة الضعيفة يجد مصدر دخله ورزقه هي الحل الأنسب من خلال منحه التمويل لإقامة مشروعه الخاص ضمن اهتماماته وقدراته، هذا التمويل والذي يكون صغيراً جداً ليقدر أي فرد على رده وتسديد فوائده لذا فلقد أنشأت الدول العربية هيئات ووكالات خاصة تعمل على تمويل أصحاب المشاريع من الطبقة الفقيرة واختلفت من حيث التسميات وكذا من حيث الطريقة فمنها من تتعامل بالفائدة ومنها من اقتصر على الصيغ الموافقة للشريعة الإسلامية إلا أنها لم تعرف طريقها الصحيح لتحقيق أهدافها المرجوة وهذا نظراً للعوائق التي تقف حاجزاً أمامها ونجد منها عوائق تختص بالهيئات بحد ذاتها وطريقة تعاملها مع الفقراء ومنها العوائق التي ترجع إلى الفقراء أنفسهم ومدى تجاوبهم مع هذا النوع من التعاملات إلا أن هذا لا يعني عدم جدوى هذه الآلية بل على العكس تماماً فبمجرد اتخاذ مجموعة من التدابير والآليات الإصلاحية سوف تعمل صناعة التمويل المصغر على التقليل من الفقر في الدول العربية، ولقد توصلنا من خلال الدراسة إلى النتائج الآتية:

- ✓ التمويل المصغر يخرج عن كونه تقديم المبالغ المالية المتناهية الصغر لأصحاب المشاريع بل يتعداها إلى تقديم الخدمات غير مالية مثل الاستشارة والتوجيه والتدريب والتكوين والتأهيل لأصحاب المشاريع.
- ✓ صناعة التمويل المصغر هي البديل الأنجح لسياسة المعونات والمنح الاجتماعية التي لم تعالج مشكلة الفقر بل كانت مجرد تخفيف للآلام.
- ✓ انتشار مؤسسات خاصة بالتمويل المصغر في الدول العربية لكن حداثتها وبعض المعوقات الخاصة بأهدافها وطرق عملها جعلها تفشل في تحقيق أهدافها لحد الآن.

- ✓ تعتمد أغلب مؤسسات التمويل المصغر في الدول العربية عامة والدول محل الدراسة خاصة منهجية الإقراض الفردي والجماعي غير ان هناك دولا يفوق فيها الإقراض الفردي على الجماعي وهذا راجع إلى تركيز هذه الدول على الانتشار الفردي من ناحية وعلى أصحاب المشاريع الصغيرة الناجحة من ناحية أخرى.
 - ✓ بالنسبة للجزائر هناك خلط في سياسة الدولة بين مكافحة الفقر والقضاء على البطالة لذا نجد المساهمة الشخصية في برامج التمويل المصغر بالإضافة إلى التعامل بالفائدة مع الفقراء الذين هم لا يجدون ما يأكلون وليس لديهم أي مصدر دخل للادخار.
 - ✓ بالنسبة للسودان اعتمد صيغ التمويل الإسلامي والتنوع في المحفظة الاستثمارية من أجل جذب الفقراء إلى الاستفادة من التمويل لكن في نفس الوقت يبقى مشكل قلة المخصصات المالية للتمويل المصغر.
 - ✓ تعتبر مصر من أكبر الدول العربية في مجال التمويل المصغر والسوق الأكثر نضجا وهذا راجع إلى استفادتها من التمويل التجاري لدعم نموها حيث عرف السوق التمويل المصغر انخراط عدد كبير للبنوك التجارية.
- 6- الاقتراحات:**

- ✓ لابد من إعادة إجراء اصلاحات لمؤسسات التمويل المصغر من حيث تحديد الهدف الذي أنشئت من أجله وكيفية منح القروض وتحديد الشروط الواجب توفرها في المستفيدين من التمويل والفصل بين هدف مكافحة الفقر والقضاء على البطالة.
 - ✓ تحديد شروط منح التمويل ميسرة جدا وفي صالح الفقراء واعتماد مبالغ مالية صغيرة وقصيرة الأجل بالإضافة إلى التنوع في المحفظة المالية ومراعاة ظروف الفقراء الذين لا يرغبون في التعامل بالفائدة.
 - ✓ تدريب وتعليم كل المستفيدين من التمويل لكيفية إنشاء وتسيير مشروع بالإضافة إلى المتابعة الميدانية والدورية المستمرة لسير هذه المشاريع وطرق تسييرها للوقوف على مدى نجاحها ومدى إمكانية زيادة دعمها.
 - ✓ خلق مناخ مناسب لترويج سلع هذه المشاريع الصغيرة حيث إنه إذا كانت المشاريع عبارة عن دكاكين ومحلات تجارية في أحياء صغيرة فلن تجد مشكلة الترويج أما إذا كانت المشاريع تعتمد على صناعة منتج معين فإنها سوف تقابل مشكل الترويج والوصول إلى المستهلك بالإضافة إلى المنافسة من طرف المؤسسات الكبيرة لذا لابد من اتخاذ كل السبل لترويج هذه السلع وإيصالها للمستهلك.
 - ✓ منح العملاء الفقراء معاملة تمييزية وتفضيلية من حيث طريقة التعامل معهم ومراعاة مستواهم التعليمي ودرجة استيعابهم للمعاملات المالية بالإضافة إلى التعامل بكل حكمة في حالات عدم السداد.
 - ✓ مرافقة سير عمل الهيئات المختصة في التمويل المصغر وضرورة التأكد من إيصالها التمويل للفئة المستهدفة وعدم إنحرافها عن الهدف واستفادة الأغنياء من أموال الفقراء.
- 7- الهوامش والإحالات:**

- 1- مغنى ناصر، القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 16/15 نوفمبر 2011، ص 3.
- 2- محمد مصطفى غانم، واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين- دراسة تطبيقية على قطاع غزة-، رسالة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010، ص 19.
- 3- ريم بونواله، الشريف ربحان، الإبداع والتميز في التمويل الأصغر الإسلامي- قراءات في تجربة بنك الأمل اليمني، مجلة التواصل، جامعة عنابة، العدد 39، سبتمبر 2014، ص 43.

4- Dichter thamae, can microcredit an already slippery slope more slippery? lesson's from the social mecrniny of dedt, intermediata technolagy publicacion ltd.2007.

- 5- عبد سعيد إسماعيل، أدبيات التمويل المصغر عرض ونقد، ص 6، مقال موجود في: islamiccenter.kua.edu.sa/
- 6- بوقرة رباح وآخرون، الآفاق المحلية والعالمية لتجربة بنك جرامين البنغالي في مكافحة الفقر، الملتقى الدولي تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، 3/1 جويلية 2007، جامعة البليدة، الجزائر، ص 2.
- 7- محمد مصطفى غانم، مرجع سبق ذكره، ص 27.
- 8- عبد السعيد اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 7.
- 9- سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، الطبعة 1، ص 39.
- 10- أمير محمد دياب، تاج الختم محمد نوري، دور المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في مكافحة الفقر - محلية دنقلا السودانية مثالا -، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 403، سبتمبر 2012، ص 101.
- 11- عالية عبد الحميد عارف، إدارة القروض المتناهية الصغر - الآليات والأهداف والتحديات، المجلة العربية للإدارة، مج 29، العدد 1، حزيران 2009، ص 166.
- 12- مؤسسة بلانت فينانس، أثر التمويل المتناهي الصغر في مصر -دراسة مسحية-، القاهرة، 2008، ص 17.
- 13- هبة نصار، الإطار المؤسسي لتنمية قطاع التمويل المصغر في مصر، الملتقى الثالث للإصلاح العربي حول التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني، المنتدى العربي للإصلاح، القاهرة، 3/1 مارس 2006، ص 40.
- 14- اطلع عليه يوم 2014/02/04. www.sfdegypt.org/web/sfd/home
- 15- اطلع عليه يوم 2014/02/04. www.sfdegypt.org/web/sfd/ossociationloan
- 16- غادة والي، التمويل الأصغر في مصر - دراسة عامة -، الهيئة العامة للرقابة المالية، مصر، 2010، ص 9-10.
- 17- الجمعيات هي: جمعية رجال الأعمال بأسسيوط، مؤسسة ليد (lead) جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية، الجمعية المصرية لتنمية المنشآت الصغيرة، جمعية رجال الأعمال والمستثمرين بالدقهلية لتنمية المجتمع، جمعية التضامن.
- 18- غادة والي، مرجع سبق ذكره، ص 7-8.
- 19- عون الله سعاد، عزيزو راشدة، القرض المصغر كآلية تمويل ضمن برامج الوطنية المساعدة على إنشاء المؤسسات، الأيام الإعلامية الدولية الثانية حول المقاولتية، آليات دعم وإنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، 5/4/3 ماي 2011، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 3.
- 20- سلمان ناصر، عواطف محسن، القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة دراسة تقييميه لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 29/28/27 جوان 2013، ص 8.
- 21- سليمان ناصر، عواطف محسن، تجربة الجزائر في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن - دراسة تقييمية-، المؤتمر الدولي الثاني حول تطوير نظام مالي إسلامي شامل تحت عنوان تعزيز الخدمات المالية الإسلامية للمؤسسات المتناهية الصغر، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، الخرطوم، السودان، 11/10/9 أكتوبر 2011، ص 3.
- 22- مفيد عبد اللاوي، ناجية صالح، استراتيجيات التمويل متناهي الصغر الإسلامي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 29/28/27 جوان 2013، ص 6.
- 23- اليازيد وهيبية، دور صندوق الزكاة في مكافحة الفقر حالة الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 29/28/27 جوان 2013، ص 4.
- 24- عون الله سعاد، عزيزو راشدة، مرجع سابق، ص 13.
- 25- عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، تقويم تجربة التمويل المصغر الإسلامي في السودان، الملتقى الدولي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، 20/18 ديسمبر 2011، الدوحة، قطر، ص 11.
- 26- هذه البنوك هي: بنك السودان، بنك الوحدة، البنك التجاري السوداني، بنك الخرطوم، البنك السوداني الفرنسي.
- 27- www.zakat-chamber.gov.sd/arabic/index.php

- 28- عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، مرجع سبق ذكره، ص 22.
- 29- عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، مرجع سبق ذكره، ص 20.
- 30- مصطفى محمد مسند، استراتيجية إدارة مخاطر التمويل الأصغر بالمصارف السودانية، الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الأفاق والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 26/25 نوفمبر 2008، ص 6.
- 31- المراجعة: صفقات تجارية تشتري بموجبها مؤسسات التمويل الأصغر السلع بناء على طلب المقترض ثم تبيعها للمقرض مع الربح.
- 8- قائمة المصادر والمراجع:
- أولاً. باللغة العربية:
- 1- أمير محمد دياب، تاج الختم محمد نوري، دور المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في مكافحة الفقر - محلية دنقلا السودانية مثالا -، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 403، سبتمبر 2012.
- 2- بوقرة رباح وآخرون، الأفاق المحلية والعالمية لتجربة بنك جرامين البنغالي في مكافحة الفقر، الملتقى الدولي تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، 3/1 جويلية 2007، جامعة البليدة، الجزائر.
- 3- ريم بونواله، الشريف ربحان، الإبداع والتميز في التمويل الأصغر الإسلامي - قراءات في تجربة بنك الأمل اليمني، مجلة التواصل، جامعة عنابة، العدد 39، سبتمبر 2014.
- 4- سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، 2008، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 1، بيروت.
- 5- سلمان ناصر، عواطف محسن، القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة دراسة تقييميه لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 29/28/27 جوان 2013.
- 6- سليمان ناصر، عواطف محسن، تجربة الجزائر في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن - دراسة تقييمية-، المؤتمر الدولي الثاني حول تطوير نظام مالي إسلامي شامل تحت عنوان تعزيز الخدمات المالية الإسلامية للمؤسسات المتناهية الصغر، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، الخرطوم، السودان، 11/10/9 أكتوبر 2011.
- 7- عالية عبد الحميد عارف، إدارة القروض المتناهية الصغر - الآليات والأهداف والتحديات، المجلة العربية للإدارة، مج 29، العدد 1، حزيران 2009.
- 8- عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، تقويم تجربة التمويل المصغر الإسلامي في السودان، الملتقى الدولي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، 20/18 ديسمبر 2011، الدوحة، قطر.
- 9- عبد سعيد اسماعيل، أدبيات التمويل المصغر عرض ونقد، مقال موجود في: islamiccenter.kua.edu.sa/
- 10- عون الله سعاد، عزيزو راشدة، القرض المصغر كآلية تمويل ضمن برامج الوطنية المساعدة على إنشاء المؤسسات، الأيام الإعلامية الدولية الثانية حول المقاولتية، آليات دعم وإنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، 5/4/3 ماي 2011، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- 11- غادة والي، التمويل الأصغر في مصر - دراسة عامة -، الهيئة العامة للرقابة المالية، مصر، 2010.
- 12- محمد مصطفى غانم، واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين - دراسة تطبيقية على قطاع غزة-، رسالة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010.
- 13- مصطفى محمد مسند، استراتيجية إدارة مخاطر التمويل الأصغر بالمصارف السودانية، الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الأفاق والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 26/25 نوفمبر 2008.
- 14- مغنى ناصر، القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 16/15 نوفمبر 2011.
- 15- مفيد عبد اللاوي، ناجية صالح، استراتيجيات التمويل متناهي الصغر الإسلامي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 29/28/27 جوان 2013.

- 16- مؤسسة بلانت فينانس، اثر التمويل المتناهي الصغر في مصر -دراسة مسحية-، القاهرة، 2008.
- 17- هبة نصار، الإطار المؤسسي لتنمية قطاع التمويل المصغر في مصر، الملتقى الثالث للإصلاح العربي حول التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني، المنتدى العربي للإصلاح، القاهرة، 3/1 مارس 2006.
- 18- اليازيد وهيبية، دور صندوق الزكاة في مكافحة الفقر حالة الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 29/28/27 جوان 2013.

ثانيا. باللغة الأجنبية:

- 19- Dichter thamae, can microcredit an already slippery slope more slippery? lesson's from the social mecrniny of dedt ,intermediata technolagy publicacion ltd.2007.
- 20- www.sfdegypt.org/web/sfd/home
- 21- www.sfdegypt.org/web/sfd/ossociationloan
- 22- www.zakat-chamber.gov.sd/arabic/index.php